المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـدد 16 شباط 2025
No.16 Feb 2025

ادلجة التنمية في العالم ـ ملامحها و مراحلها وخصائصها ـ دراسة في جغرافية التنمية

ا.م.د. حيدر عبود كزار الشمري
قسم الجغرافيا – كلية الآداب - جامعة القادسية –العراق
:haider.alkaraawi@qu.edu.iq

الملخص:
مرت التنمية بمخاض عسير واجهت خلاله شتى التحديات بدءا من تعريفها الذي اتخذ عدة اشكال وصور الى التفسيرات التي انطلقت من وراء الخلفيات السياسية والعلمية والاكاديمية والحزبية، ولذا فان تحول التنمية الى ايديولوجية تتبناها الحكومات الاشتراكية والرأسمالية والليبيرالية والنيوليبرالية بات يهددها بشكل مباشر وغير مباشر ويجعل الشعوب تتوجس منها خيفة وحيطة وحذر من ان تقودها الى سنوات من الفقر والتقشف والحرمان . يناقش هذا البحث جملة التحولات الايديولوجية التي مرت وتمر بها التنمية باختلاف الاقتصاد السياسي المتحكم بها وملامحها وعرض لاهم مراحلها وخصائص كل مرحلة .
الكلمات المفتاحية : ادلجة ، التنمية ، جغرافية التنمية .

Ideology of development in the world -Its features, stages and characteristics A study in development geography

haider.alkaraawi@qu.edu.iq
Assistant Prof. Dr. Haider Aboud Kazar Al-Shammary
Department of Geography- College of Art- University of Al Qadisiyah- Iraq

Abstract:
Development has gone through a difficult labor, during which it faced various challenges, starting from its definition, which took several forms and images, to the interpretations that emerged from behind the political, scientific, academic and partisan backgrounds. Therefore, the transformation of development into an ideology adopted by socialist, capitalist, liberal and neoliberal governments has become a direct and indirect threat to it and makes people fearful, cautious and cautious of leading it to years of poverty, austerity and deprivation .This research discusses the ideological transformations that development has gone through according to the different political economy and its features and presents the most important stages and characteristics of each stage .
Keywords : Ideology, Development , Development Geography.

المقدمة :

اصبح استعمال مصطلح التنمية يثير الكثير من التساؤلات حول ما اذا كان يشير الى كل ما هو تغيير ايجابي او سلبي ، فهل هو مجموعة اجراءات او افكار ام مجرد مصطلح يفسر بناءً على خلفية الذي يستعمله ويسعى اليه ؟ فمن خلال كورنولوجيا التنمية يلاحظ مرورها بمراحل وولادات متعددة ، يتم تبنيه انيا او مرحليا او تركه عندما تنتفي الحاجة اليه ، او يرفع شعاراً للحكومات والاحزاب التي تنظر الى الحكم والسيطرة .
دراسة التحول الفكري و المفاهيمي والجغرافي هو ما تسعى اليه هذه الدراسة ، من خلال طرح الآراء المختلفة وتفكيكها وتحليلها ونقدها بناءً على المنهج الجغرافي ، ومحاولة التوصل الى حقيقة كون التنمية مستقلة ام تابعة للنظم السياسية التي تأخذ بها وتعتمدها كبرنامج وخطة عمل.

1- مشكلة الدراسة:

تواجه التنمية في عصر الحداثة السائلة جملة من التحديات ، لكن الاخطر والاشد وقعا عليها هو ادلجتها لتناسب الافكار المتطرفة والعشوائية ، لذا فان السؤال المحوري هو :

- كيف تم ادخال التنمية الحديثة ضمن الايديولوجيا السياسية وربطها معها ربطا ابدياً ؟

2- فرضية البحث :

- تثير التنمية ردة فعل قوية لدى الحكومات المؤدلجة ، بحيث باتت تضع لها قواعد بناء جديدة تبتعد بها عن اهدافها الحقيقية ، فبالرغم من التحذيرات التي ادلى بها خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والامم المتحدة ، حاولت بعض تلك الحكومات جاهدة احتواء أي حركة مناهضة لتخليص التنمية من هذه السياسات ، لدرجة أنها اكسبتها صفة الحداثة المعادية لاقتصادها المحلي ، و بدأت تحرك ادواتها و أتباعًها في سبيل افشال التعديلات الهيكلية للاقتصاد الوطني بما يتلاءم مع إجراءات وسياسات التنمية المعروفة .

3- اهمية البحث: تنطلق هذه الاهمية من الاتي :

- يبين البحث الآراء المختلفة والمتعددة التي تناقش هذا الموضوع على كافة المستويات والتوجهات .
- يوضح الافكار السائدة في العالم اليوم وكيف يتم النظر للتنمية من مختلف الزوايا .
- يناقش الطابع الايديولوجي المسيطر على الاقتصاد العالمي .
- ترجيح البحث لان يكون هناك التزام برؤية غير مؤدلجة للسياسات التنموية المطروحة .

4- اهداف البحث :

- تحليل التداخل الحاصل بين الأيديولوجيا والتهديدات الناشئة عنها فيما يتعلق بالتنمية المعاصرة .
- بيان الدور الذي تؤديه الدولة والفكر السياسي الذي تحمله وتطبقه في ادلجة التنمية .
- استعراض اراء خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة .
- مناقشة النتائج من اعتماد ايديولوجيا معينة في التخطيط التنموي وماهي أثاره الانية والمستقبلية .
- استكشاف بنية الخلافات المتأججة حول الطابع الأيديولوجي للتنمية .
- فهم اقتصاديات التنمية فيما يتعلق بالاقتصاديين السياسيين والافكار السياسية المختلفة .
- توفير بنية مفاهيمية بديلة لفهم التنمية و المجتمعات المعاصرة بشكل أفضل.

3- منهج البحث :

تم توظيف المنهج التحليلي في هذا البحث وهو من أهم المناهج المستخدمة في البحوث والدراسات العلمية التنموية ، اذ عمل على تقسيم المشكلة إلى أجزاء متعددة من أجل فهم الكل بشكل أفضل ، وهو مبني على المنطق الذي كان ضرورياً لمناقشة وتتبع الآراء المترسخة و في التعرف على الظاهرة ووضعها في إطارها الصحيح وتفسير كافة الظروف المحيطة بها ثم وضع الحلول التي تتمثل في التوصيات.

4- **اصل المفهوم وفلسفته** :

يمكن إرجاع أصول مفهوم أيديولوجيا إلى الفكر الفلسفي الفرنسي في القرن الثامن عشر ، اذ صاغه الفيلسوف الفرنسي (ديستو دي تريسي) سنة (1795م) ، لتعريف الأفكار واستخدامها في توضيح وتحسين النقاش العام ، وخلال القرن التاسع عشر اصبح رائج الاستخدام من قبل العديد من الفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين في أوروبا .

يشير(TERRY EAGLETON) إلى 15 تعريفًا للأيديولوجيا، ووفقًا له من الصعب تعريفها ، لأنه ما لا يمكن إدراكه أنه نص منسوج من نسيج كامل من خيوط مفاهيمية مختلفة ، وان تعدد المعاني المرتبطة به يعود الى أن المنظرين الاجتماعيين يستخدمونها بطرق مختلفة لشرح الواقع والعمل الاجتماعي هذا من جهة ، ومن جهة ثانية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالسلطة، اذ تمثل الرموز الأيديولوجية القيم الثقافية العامة التي تشكل الظواهر الاجتماعية التي تعمل على الهيمنة والسيطرة وتبرير الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

[1].

في الكتابات الماركسية القديمة و الجديدة ، من منظور الصراع الطبقي والوظيفي الهيكلي، هي مجموعة أساسية من الأفكار والقيم التي تعزز وتشرع النظام الاقتصادي والطبقات الاجتماعية القائمة ، وتتمثل الوظيفة الرئيسة لها في الحفاظ على الوضع الراهن للمجتمع الطبقي اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا[2].

اما في النظريات الاجتماعية الأخرى فهي عقيدة منهجية شاملة تستخدم لشرح المجتمع ومؤسساته الاجتماعية المعقدة وقوته وطبقته ومكانته وثروته وتعليمه و التوزيع غير المتكافئ للسلع ذات القيمة الاجتماعية وبهذا المعنى يتم استخدامها كمذهب للعمل الاجتماعي من أجل تغيير النظام.

ترتبط الأيديولوجيات بهياكل السلطة ، فالسياسيون يسعون إلى ان تؤثر أيديولوجيتهم في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي حتى لو اضطرهم ذلك الى ان يفعلونه بالقوة ، وهذا ينطبق حتى على أولئك الذين ينكرون وجود أيديولوجية ، اذ يتم استخدام السلطة دائمًا في إطار أيديولوجي و لا يمكن فهم السياسة الحديثة بشكل صحيح إلا بالرجوع إلى الحركات الأيديولوجية الكبرى التي سادت النظم السياسية المختلفة .

وعموما فان ابرز الوظائف التي وضعت للأيديولوجيا هي :

1- تتمثل الوظيفة الأولى اعتبارها السعي لخدمة السلطة ، والطرق التي تعمل على إقامة علاقات الهيمنة والحفاظ عليها ، وإضفاء الشرعية على قوة مجموعة أو طبقة اجتماعية مهيمنة وتبريرها وتعزيزها.

2- من حيث نظريات إعادة الإنتاج الماركسية والماركسية الجديدة، هي إعادة الإنتاج المستمر للعلاقات الاقتصادية للحفاظ على الهيمنة المستمرة للطبقة الحاكمة.

3- باعتبارها مجموعات واضحة من المثل والغايات والأغراض، التي تساعد أعضاء النظام على تفسير الماضي وشرح الحاضر وتقديم رؤية للمستقبل و يمكن استخدامها مبادئ أخلاقية تبرر الطريقة التي يتم بها تنظيم السلطة واستخدامها ومحدوديتها التي تحدد المسؤوليات الواسعة المتوقعة من المشاركين في العلاقة السياسية المعينة[3] .

4- باعتبارها نوع من التأكيدات والنظريات والأهداف المتكاملة التي تشكل برنامجًا سياسيًا اجتماعيًا يستخدمها القادة لتبرير أفعالهم وسياساتهم، وتشربهم بقيم الحقيقة والعدالة.

5- تتمثل كمعتقدات سياسية واقتصادية وثقافية في تقديم مجموعة عالمية من القيم الأساسية التي تساعد على خلق شعور بالإجماع في عملية بناء الأمة وشعور بالهوية المشتركة وبالطريقة المفضلة للناس الذين يدعون أنهم حقيقيون والطريقة الوحيدة.

6- الوظيفة السادسة الحاسمة والموجهة نحو المستقبل للأيديولوجية هي إعطاء معنى وشعور بالهدف لمجموعات بديلة تتحدى الدولة [4] .

لذا فان من المفترض أن تكون الأيديولوجية ذات صلة قوية بتوجيه قرارات سياسية محددة ، ولا سيما علاقة الدولة بالاقتصاد ودور الحكومة في تنظيم العلاقات المختلفة بين الأفراد والشركات والدولة ، فعلى سبيل المثال، تفضل الأيديولوجية الأكثر يسارية تدخل الدولة وإعادة التوزيع والسياسات التي تتماشى أكثر مع الاقتصاد السياسي ، في حين تتبنى الأيديولوجية الليبرالية/اليمينية المواقف المعاكسة ، حتى لو كانت المشكلات التي تواجهها هي نفسها ، و ظهر ذلك واضحا عندما حدثت الأزمة المالية سنة 2008 م ، اذ قدمت الميول الأيديولوجية المختلفة طرقًا متعددة للخروج، ومن الناحية العملية انخرطت بعض الحكومات في برامج التحفيز والبعض الآخر في التقشف [5] .

وفي سياق بنية المعنى هذه من الممكن وجود أنواع مختلفة من العلاقات بين مفاهيم الأيديولوجية، تشمل العلاقات الجديرة بالملاحظة ما يسميه (Freeden Michael) المزامير الأربعة:

(1) القرب وهو قدرة المفاهيم على تعريف بعضها البعض .

(2) الأولوية اي الجوهر مقابل المحيط .

(3) النفاذية بمعنى مدى تقاطع الأيديولوجيات وتداخلها .

(4) التناسب اي المساحة النسبية أو الاهتمام بقضايا معينة تمنحها الأيديولوجية [6].

5- مراحل التحول الايديولوجي:

يخلص احد الباحثين الى القول أنه كلما بدأت دولة ما في حملة التحديث و التطوير زاد الميل إلى الازدواجية وتبني ايديولوجية معينة تحقق من خلالها اهدافها ، وغالبًا ما يركز الخطاب الأيديولوجي على إنشاء وتحليل كيفية ارتباط الأيديولوجيات بإصداراتها المتعلقة ضمن السياق القومي والليبرالي والمحافظ والماركسي ، و تشمل أيضًا تلك المستمدة من معايير فلسفية وأخلاقية وثقافية واجتماعية وسياسية معيارية محددة[7].

ان النهج الحديث للأيديولوجية باعتبارها مزيجًا فعليًا وموجودًا في كل مكان من المفاهيم السياسية التي لا جدال فيها، التي تشكل ترتيباتها المورفولوجية الدقيقة المفتاح إلى المعنى المحدد الذي تحتويه كل عائلة أيديولوجية ، فالتقاربات المتغيرة والأوزان النسبية الممنوحة لتلك المفاهيم تنتج متغيرات متعددة ، وتشكل محورًا لتخصص النظرية السياسية والاقتصادية التي يمكن تمييزها في كل من التفكير المهني وغير المهني، كما تعمل كمنافس للخطاب الذي تسيطر عليه اللغة السياسية العامة مما يشكل تحديًا للارتباط التقليدي للأيديولوجيات بالأحزاب السياسية [8] .

يؤكد النقاد أن صنع القرار الاقتصادي لا يتعلق بتطبيق الخبرة العلمية المتخصصة ، بل إنه يعكس القوة الرسوبية للقوى السياسية وافكارها التي تنطلق عادة من خلفيات الطبقة العليا المشتركة بالحكم ، كما ان مواءمة وجهات النظر مع الالتزامات النيوليبرالية بتوسيع المساحات للأسواق الرأسمالية ، قد عمل على طرد الاقتصاديون غير التقليديين من أدوار صنع القرار عندما يتحدون الأفكار الاقتصادية المهيمنة بعد توجيه مجموعة من الانتقادات للسياسات الاقتصادية فيما يتعلق بالخصخصة والتحرير وإلغاء القيود التنظيمية و مشكلة العجز في الدول الفقيرة لا سيما في سياق عدم المساواة العالمية الكبيرة ، وغالبًا ما يتم تهميش أصوات الاقتصاديين في مختلف مؤسسات صنع القرار الأكثر قوة ، و تحدد السلطة السياسية بشكل مفرط الأفكار الاقتصادية السياسية التي تصب في مصلحة (1 ٪) فقط [9].

1- مرحلة الاقتصاد السياسي الكلاسيكي :

صاغ كارل ماركس مفهوم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في مساهمة منه لنقد الاقتصاد السياسي و ربطها بأعمال ويليام بيتي في بريطانيا وبيير دي بواغيلبرت في فرنسا في القرن السابع عشر حتى أعمال ديفيد ريكاردو في بريطانيا وسيموند دي في فرنسا في بداية القرن التاسع عشر ، اما في القرن العشرين أصبح النهج الكلاسيكي الجديد يعني الاقتصاد ، لكن عملية تطبيعه كانت عملية تخمر فكري وسياسي مستمر و ينصب التركيز فيه على تنسيق الأنشطة الاقتصادية عبر الأسواق المترابطة ضمن نظام التقسيم الاجتماعي للعمل فهو ينظر إلى الاقتصاد ككل وأجزائه المترابطة ويسعى إلى فهم قانون الحركة[10].

كان اهتمام الاقتصاديين الكلاسيكيين بالنمو الاقتصادي مستمداً من الاهتمام الفلسفي بإمكانيات التقدم ، وكان يُنظر إليه على أنه تطور الأساس المادي للمجتمع ، وان الغرض من التحليل هو تحديد القوى في المجتمعات التي عززت أو عرقلت هذا التطور و التقدم، ومن ثم توفير أساس للسياسة والعمل المؤثرين ، اذ غالبًا ما يتم تفسير مفهوم الدولة الثابتة على أنها النهاية النهائية لعملية النمو الاقتصادي والتنبؤ بالمسار الفعلي للتنمية الاقتصادية ، و نظرًا للمركزية المتصورة لمعدل الربح اصبح الاقتصاد السياسي الكلاسيكي مشكلة حاسمة في نظرية النمو و سعى إلى إدخال جملة الامور وهي :

- اجبار الشركات على الانخراط بطريقة شبيهة بالحرب على جبهتين ضد العمال وضد بعضهم البعض.
- تحديد سعر الفائدة من خلال معدل الربح العام والفائدة على مستوى السعر العام .
- سيطرة الرقابة التنظيمية على تدفق الدخل بين أفراد المجتمع وعلى التنمية بكل مستوياتها.
- فرض ضرائب مرتفعة على السلع الكمالية.

- تركز الدولة على بعض النشاطات الاقتصادية ومنها التصنيع فقط او القطاع الزراعي .
- تشريع السياسات السكانية وابقاء عدد السكان تحت السيطرة[11].

ركز الفكر الكلاسيكي على الفوائد الديناميكية للتجارة غير المقيدة وكانت النظرة العامة له هي التكامل بين التجارة الخارجية والتنمية المحلية و هي مبدأ أساسي لاقتصاديات التنمية السائدة ، كما اعتمد محللي التنمية من امثال (فيرا أنستي و آر إتش توني و جويس كاري) على ان النهج الكلاسيكي يرتبط بالماضي التاريخي والمتغيرات الاجتماعية والسياسية الواسعة التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية ولا علاقة له بدراسة مستقبل التنمية او اقتصادياتها او التغييرات السياسية التي تعد حاسمة عندما ينتقل بلد نامٍ من نظام اقتصادي كلاسيكي إلى اقتصاد متحرر[12].

مما سبق يمكن القول انه سيطرت ما بعد الحرب العالمية الثانية الأدبيات الكلاسيكية حول التنمية الاقتصادية أربعة فروع فكرية رئيسية وأحيانًا متنافسة هي :

(1) نموذج مراحل النمو الخطية.
(2) نظريات وأنماط التغيير الهيكلي.
(3) ثورة الاعتماد الدولي .
(4) الثورة المضادة وهي الكلاسيكية الجديدة للسوق الحرة[13].

2- مرحلة الاقتصاد السياسي الرأسمالي :

تفسر هذه المرحلة الاسباب التي تقف وراء فشل التنمية في التطور خلال العقود الخمسة منذ الحرب العالمية الثانية ، فالنظرية الكلاسيكية هي ببساطة أداة غير مناسبة لتحليل ووصف السياسات التي من شأنها أن تحفز التنمية ، فهي تهتم بكيفية عمل الأسواق (أي العرض والطلب) وليس بكيفية تطور الأسواق ، ومثل العديد من الأيديولوجيات الأخرى، تم تطويع التنمية لترشيد السياسات والتطلعات والتعامل مع المذاهب المتنافسة الموجودة ، خدمة للاحتياجات المتنوعة لأولئك الذين استخدموا المصطلح، فقد أظهرت غموضًا وعدم دقة ومبالغة طوباوية والعديد من التناقضات ، فقد كان العمل الفعال باسم التنمية مهمًا للغاية ، و أصبحت نظرية وممارسة التطوير موضوعات تقنية كبيرة ومعقدة [14].

إن التاريخ الفكري للتنمية بالنسبة لهذه النظم هي موضوع كبير وكذلك الأدبيات المتعلقة باقتصاديات التنمية ونظرية التحديث والتخصصات ذات الصلة في مراجعتها الدولية لسياسة وممارسات التنمية ، و هو محاولة إدراك كيف أدت الخبرة والاحتياجات السياسية والتنافس الدولي إلى ظهور فكرة تماهي التنمية مع مجموعة من الافكار السياسية المعبرة عن وجهة نظر جديدة ، يتضح من خلال السرد التاريخي ان فكرة تسيس و ادلجة التنمية لم تكن جديدة ، بل هي وريثة فكرة التقدم والليبرالية الغربية ، ومن بقايا العديد من النظريات التي أعدها وتوقعها أيديولوجيو التقدم، التي قدمت مفاهيم مناسبة لاحتياجات الشعوب الحديثة وطموحها للتحسين المستمر[15] .

تتطلب التنمية الرأسمالية أن تلعب الحكومة دورين، أحدهما إداري في توفير والحفاظ على المؤسسات التي تدعم الرأسمالية، والآخر ريادي في تعبئة السلطة لتحديث هذه المؤسسات حسب الحاجة ، اذ تتناقض الرأسمالية مع الأنظمة الاقتصادية السابقة التي تتصف بالعمل القسري والاكتفاء الذاتي والمقايضة أو العلاقات المعروفة محليًا ، كما أنه يتناقض مع الأنظمة الأحدث التي تصرفت فيها الحكومات مباشرة من خلال الملكية أو التخطيط المركزي للتحكم في استخدام الموارد[16].

كانت الخطوة التاريخية الأولى للرأسمالية هي النزعة التجارية – وهي مرحلة تنموية ، تبعها بين منتصف القرن التاسع عشر و والربع الثاني من القرن العشرين نزعة تنموية ثانية، هي رأسمالية التنمية الاجتماعية ،

كما يتم بناء التنمية الرأسمالية من الاستثمار في التقنيات الجديدة التي تسمح بزيادة الإنتاجية، اذ يتم اختيار مجموعة متنوعة من المبادرات من خلال عملية داروينية تفضل الاستخدامات المنتجة لتلك الموارد ومن التحديث الدوري للإطار القانوني والتنظيمي كما يتضح من ظروف السوق المتغيرة والأولويات المجتمعية [17].

أصبحت هذه النظرية التنموية مهمة للغاية اذ تم التركيز بشكل جديد على ما قد يجلبه العلم والمنح الدراسية والعمل على أشاعت الإنجازات المثيرة للإعجاب للعلوم والتكنولوجيا وحولتها إلى عقيدة و نمت فكرة التقدم في معظم الأماكن و انخرطت في أنواع الأنشطة التي تسمى التنمية ، ولكن لم تظهر أيديولوجية متماسكة ومقبولة على نطاق واسع للتنمية إلا بعد سنوات من الحرب العالمية الثانية، لذا فان أنماط تحليل التنمية انصب على الامور الاتية :

- التحول من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي
- التراكم المطرد لرأس المال المادي والبشري
- التغير في طلب المستهلك من الضروريات الأساسية إلى السلع المصنعة المتنوعة
- نمو المدن والصناعات الحضرية
- انخفاض في حجم الأسرة وإجمالي عدد السكان[18] .

3- مرحلة الاقتصاد السياسي الليبرالي و النيوليبرالي :

عندما بدأت الدول الصناعية بتطبيق النموذج أو الإطار الفكري الليبرالي على الدول النامية ، لبناء هذا الإطار وتطبيقه بما يلائم رؤيتها لاقتصاديات التنمية ، انطوت هذه البرامج على تغييرات جوهرية في القواعد والحوافز التي تحكم مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية وطريقة ارتباطها بالنظام الدولي ، اذ تعتمد على المشورة الخارجية والدعم المالي مهددة بذلك السيادة الوطنية و تيقدهم بالتزام مؤسسي قائم على إنشاء نظام اقتصادي عالمي مفتوح هدفهم الأساسي هو تحويل الدول التجارية الجديدة التي تم إنشاؤها خلال مدة ما بعد الاستعمار إلى دول جديدة تقوم على الديمقراطية متعددة الأحزاب والأسواق التنافسية والمؤسسات المدنية التشاركية [19].

يحاول النموذج الليبرالي الاستجابة للإخفاقات الحاصلة في التجارة الجديدة من خلال محاولة إنشاء أو إصلاح المؤسسات القائمة على السوق، باستخدام الإدارة العامة الجديدة ، وحتى في المجتمع المدني اذ تحل الوكالات القائمة على الحقوق الفردية والإدارة التشاركية محل تلك القائمة على الولاءات والسلطة التقليدية ، وقد تطلبت هذه الأجندة تغييرات جذرية في المؤسسات والثقافة وأنظمة المعرفة، ومن ثم في جميع العوامل التي تدعم النظام الاجتماعي [20] .

منذ أوائل الثمانينيات قام الإصلاحيون المحليون والمؤسسات الدولية بتفكيك التنمية الموجهة من الدولة استجابة للصدمات العميقة للاقتصاد الدولي في العقد الماضي، من خلال عمليات الإصلاح النيوليبرالي في معظم البلدان النامية ، الذي ادى إلى تغيير في تماسك علاقات الجهات الفاعلة الجماعية التي شكلت أساس النهج الجديد ، لا سيما الدولة وقطاع الأعمال والعمال والشركات متعددة الجنسيات ، كما تغيرت الهياكل الدولية للتجارة والاستثمار بشكل كبير وتغير النظام العالمي من ثنائية القطب في القرن العشرين الى احادية القطب ، وهو امر وضع المؤسسات الدولية امام اختفاء المعايير الثابتة وعوامل ديناميكية في التحليل ، و بدعم الإصلاح النيوليبرالي تفككت التنمية الموجهة من الدولة وتم دمج الاقتصادات المحلية في الأسواق العالمية و إعطاء الأولوية للسوق في تحديد تخصيص الموارد، و من الناحية العملية دمرت هذه البرامج بشكل فعال أسس ركيزتي التنمية المستدامة وهما السياسة الصناعية و التجارية ، كما فرضت برامج التكيف الهيكلي الخارجي وإصلاح السوق الداخلي خصخصة واسعة النطاق من حيث التكلفة والكفاءة[21].

كما حدد الاقتصاديون في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عملياً المشروع النيوليبرالي كنموذج للتنمية قائم على عولمة منطق السوق وقوة رأس المال وهي سوف تحدث بمجرد أن تتبنى دول العالم هذا النموذج ، اذ

يركز على تحرير التمويل وخصخصة الشركات المملوكة للقطاع العام و تأمين حقوق الملكية الخاصة والشركات المحلية والأولويات المؤسسية المحلية وهي تدفع الوكالات التنظيمية عبر الوطنية الامتثال التام عن طريق النقل الأيديولوجي وبرامج التكيف الهيكلي والأشكال التي ستخلفها ، اما من الناحية المؤسسية فإن هذا الشكل النيوليبرالي للهيكل الفائق السياسي والأيديولوجي للرأسمالية يدمج كخليط جيوسياسي من الأطر التنظيمية الوطنية المرتبطة بالوكالات التنظيمية العالمية والتي تشرف عليها[22].

ومن الناحية التخطيطية فإن الشكل التنظيمي المعاصر او النموذج النيوليبرالي للتنمية ، قد جاءت بنموذج جديد بما سميت بالأيديولوجية النيوليبرالية، التي ألهمت صناع القرار لصياغة التنمية كمخطط تنظيمي وجعلها آثار مركزية لنشرها العملي ، وجعله النموذج الجديد العالمي للرأسمالية ونشره في جميع الدول و في مراحل متفاوتة ، فضلا عن ذلك فإن المنافسة بين الدول القومية التي أطلقها النموذج النيوليبرالي للتنمية تدفع منطق المحصلة الصفرية للمنافسة الدولية التي تعبر عن المنطق المعاصر للتطور غير المتكافئ للرأسمالية [23].

يمكن تلخيص طريقة التنظيم كمجموعة متماسكة أيديولوجيًا ووظيفيًا من الأشكال المؤسسية التنسيقية الوطنية التي تقودها الدولة والتي تعمل من خلال القوانين والسياسات والمنظمات والخطابات الأيديولوجية التي تم استيعابها في مطابقة التوقعات والمعايير، والتي تنسق العلاقات الاجتماعية الرأسمالية من وجهة نظر الماركسية الجديدة، وفي ظل هذا الاهتمام المتزايد نشأ تحد آخر للنيوليبرالية فيما يسمى ما بعد التنمية ، كشكل من أشكال الإغلاق المعرفي والأنطولوجي للتنمية السائدة ، و بأن التنمية محدودة بطبيعتها بسبب افتراضاتها حول التقدم المستمدة من التصنيفات الغربية للفكر والتاريخ ، التي تلخص الفهم الغربي للتنمية و تطرح السؤال هو متى ينبغي أن تشارك الدولة ما هو الدور المناسب الذي ينبغي أن تقوم به [24]؟

على الرغم من أن الدولة والسوق كانا دائمًا نمطين متعارضين نسبيًا من التنظيم، إلا أن النيوليبرالية حولتهما إلى أبعاد متوافقة، مع رجحان السياسات المواتية للسوق ، كما تأثرت القرارات السياسية بالمصالح الخاصة المتداخلة مع أي مصلحة عامة، وبهذه الطريقة تحجب النيوليبرالية أو تعكس أو تلغي الفروق التقليدية بين العام والخاص بين السياسي والشخصي[25].

تأثرت قرارات السياسة الحكومية بشكل متزايد بالمصالح الخاصة للشركات والصناعات و غالبًا ما تستخدم المنظمات عبر الوطنية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية نطاقها العالمي لتحديد ما هي في معظم الأحيان سياسات التقشف الاجتماعية من خلال برامج التكيف الهيكلي، ومن السمات المهمة الأخرى اعترافها الصريح بحقيقة أنه لا السوق ولا المنافسة الاقتصادية بين الأفراد هي حقيقة واقعة مع قوانين جوهرية أو بديهية ، كما تتكون العقلانية النيوليبرالية من القيم والمبادئ التي يجب تأسيسها والحفاظ عليها وإعادة تقييمها بنشاط، وإذا لزم الأمر، إعادة إدراجها على جميع مستويات المجتمع[26].

6- الاستنتاجات :

- الإيديولوجيا هي فكرة غامضة تحتوي على مكون وصفي وربما أيضًا مكونًا تقييميًا و من ثم يمكن التعرف على مفهوم الإيديولوجيا على أنه ما يسمى بالمفهوم السميك .
- إن أيديولوجية التنمية مفهوم معقد ومتعدد الأوجه تم استكشافه في سياقات أكاديمية وسياسية مختلفة ، ومن بين الجوانب الرئيسة لها فكرة التحديث، التي غالبًا ما ترتبط بمفهوم التنمية كعملية تغيير اجتماعي واقتصادي وسياسي.
- تفترض نظرية التحديث أن المجتمعات التقليدية يمكن أن تتحول إلى مجتمعات حديثة صناعياً من خلال عملية النمو الاقتصادي والتحضر والتغيير الاجتماعي.
- من الجوانب المهمة الأخرى لإيديولوجية التنمية مفهوم (نظرية التبعية) ، التي تزعم أن البلدان المتخلفة محاصرة في حلقة مفرغة من الفقر والاعتماد على البلدان الأكثر تقدمًا.
- كانت أيديولوجية التنمية مؤثرة في تشكيل جهود التنمية الدولية.

- يُنظر إلى التنمية على أنها قطعة أثرية أيديولوجية تعزز الهيمنة الغربية على الجنوب بطرق مختلفة.
- الهدف المركزي لكل الحكومات هو تطويع التنمية لكي تكون كأيديولوجية تخدم قضاياها السياسية .
- برزت تحديات مهمة تؤكد على وجهات نظر الاقتصاد السياسي دعتها الى ان تكون هناك تدخل واضح وتأثير سياسي تسعى إلى تطوير بدائل نحو مستقبل أكثر ديمقراطية وعدلاً واستدامة من الناحية البيئية.

7- المقترحات :

-إعادة بناء نظريات تنموية جديدة مجردة من اية ايديولوجيات مهما كانت اتجاهاتها الفلسفية والفكرية.
-توسيع التحليل التنموي والاقتصادي والسياسي ليشمل الجميع و عبر مستويات متعددة من الحكومة والمؤسسات التابعة لها .
-وضع الآليات التي تنظم العلاقة بين المؤسسات التي تعزز الخطط التنموية والاطر السياسية الموجودة .

8- المصادر :

أنطوان لويس كلود ديستو، كونت دو تراسي (ولد في 20 يوليوز 1745 و توفي في 9 مارس 1836) هو أرستقراطي تنويري فرنسي و فيلسوف صاغ مصطلح "إيديولوجيا".

1- Terry Eagleton , Ideology An Introduction, Verso,London,UK,1991,pp1-33.
2- Martyn Hammersley, Karl Mannheim's Ideology and Utopia and the public role of sociology, Journal of Classical Sociology, Volume 22,Issue 2, University of Chicago, usa,2022,pp1-23.
3- Easton, D. (1965). A systems analysis of political life. New York: Wiley.
4- Geertz's "Ideology as a Cultural System," first published in Ideology and Its Discontents, ed. David E. Apter (Free Press of Glencoe, 1964), pp. 47-76.
5- Peter Kotzian , Popular Ideology and Public Policy in Europe: Trends and Popular Ideology as a Determinant of Public Policies? Open Journal of Political Science , Vol.6 No.2, University of Düsseldorf, Düsseldorf, Germany.2016.pp 214-228.
6- Michael Freeden , Ideology: A Very Short Introduction , 1st Edition , Oxford University Press , Oxford , USA . 2003.pp 60–66.
7- Gerald Gutek , Philosophical, Ideological, and Theoretical Perspectives on Education , 2nd Edition, Boston ,USA,2013.pp 123.
8- Aletta J. Norval, The Things We Do with Words - Contemporary Approaches to the Analysis of Ideology, British Journal of Political Science, V. 30, No. 2 , 2000. pp. 313-346. https://www.jstor.org/stable/194277
9- Elaine Coburn, economics as ideology :challenging expert political power, Transnational Institute, Amsterdam ,The Netherlands, 2016,pp.52-69.
10- Heinz D. Kurz, Classical Political Economy, Munich Social Science Review, New Series, vol. 2 , Center of Conflict Resolution , Germany , 2019.pp.17-28.
11- D. P. O'Brien, The Classical Economists Revisited, Princeton and Oxford: Princeton University Press.UK, 2017,pp.388-423.
12- Brian Snowdon , From Classical Economics to Development Economics , The Economic Journal, Volume 105, Issue 430, Oxford University Press, UK, 1995. pp 745–747. https://doi.org/10.2307/2235036.

13- Robert Solow & Simon Kuznets , Classic Theories of Economic Growth and Development, Private university in Almaty, Kazakhstan, 1992.pp118-141. https://el2019.kimep.kz/pluginfile.php.
14- Francis X. Sutton, Tom G. Kessinger, James P. Grant, George Zeidenstein, Development Ideology: Its Emergence and Decline, Daedalus , Winter, Vol. 118, No. 1, The MIT Press ,USA , 1989, pp. 35-60. https://www.jstor.org/stable/20025217.
15- Wahid Abdurrachman, Religion, Ideology and Development, Archipel journal ,volume 30, ,France, 1985. pp. 263-274. https://www.persee.fr/doc/arch_0044-8613_1985_num_30_1_2258.
16- Graham Harrison, Developmentalism: The Normative and Transformative within Capitalism, Oxford University Press, UK,2020.pp. 21–47.
17- Armando Román-Zozaya, Development and the capitalismcapable society: The role of the State, social policy and economic growth, economy analysis, NO 3,UK,2000.pp.2-35.
18- Michael P. Todaro and Stephen C. Smith , Economic Development , 13th edition, Asian Center, University of the Philippines, 2013.pp.225-260.
19- E. A. brett destin lse, Liberal Theory, Uneven Development and Institutional Reform: Responding to the crisis in weak states , development research centre, London,UK,2002.pp1-21.
20- Adnan Naseemullah, The political economy of national development: A research agenda after
neoliberal reform? World Development journal, V. 168. 2023.pp.2-12. https://www.sciencedirect.com/journal/world-development/vol/168.
21- Adnan Naseemullah , Development after Statism Industrial Firms and the Political Economy of South Asia, Cambridge University Press ,UK, 2016,pp.20-52.
22- David Neilson, Bringing in the 'neoliberal model of development, Capital & Class journal, V. 44, NO 1, 2019.pp.1-24. https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/0309816819852746.
23- David Neilson, In-itself for-itself: Towards second-generation neo-Marxist class theory, Capital & Class journal, V. 42, NO 2, 2018.pp.1-22. https://journals.sagepub.com/toc/cnca/42/2.
24- Simon Springer, Kean Birch and Julie MacLeavy, Development and neoliberalism, The Handbook of Neoliberalism, Routledge,UK, 2016. pp.116-127.
25- Luana Jéssica &others , Entrepreneurship as a neoliberal ideology, Cad. EBAPE.BR 19 (1) • 2021.pp18-31. https://www.scielo.br/j/cebape.
26- Trent H. Hamann, Neoliberalism, governmentality and ethics, Ecopolítica, V .3 .2012.pp.99-133.

https://revistas.pucsp.br/index.php/ecopolitica/article/view/12910.